المؤتمر العلمي الأول
لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا
الجامعة الأسمرية الإسلامية 1445هـ- 2023م

أثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة 1995-2020: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية

مراد ميلاد شرننه وفرج منصور العبدي*

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مسلاته، ليبيا.

* البريد الإلكتروني: fdr203513@asmarya.edu.ly

The Impact of Bank Credit on the Libyan GDP during the Period 1995-2020, An Applied Study on Libyan Commercial Banks

Murad Milad Sharanna and Faraj Mansour Al-Abdi*

Department of Economics, Faculty of Economics, Alasmarya Islamic University, Mesllata, Libya.

الملخص

إن الهدف من هذا البحث هو قدرة المصارف التجارية في استخدام الودائع كوارد سياسي لتمويل نشاطها الائتماني والاستثماري وقد بدائنا بالخطوة الأولى وهي الدراسة التمهيدية واتضح لنا أن النشاط الائتماني للمصارف التجارية في توسع مستمر وتعمل المصارف التجارية كغيرها من المشروعات الاقتصادية على تحقيق أقصى عائد ممكن من خلال استخدام الودائع ومن هنا تقوم المصارف التجارية بتشجيع عمليات الائتمان والادخار. ثم تأتي الخطوة الثانية في عمل المصارف التجارية وهي النشاط الائتماني ثم عملية منح القروض ومن ثم انتقلنا إلى الدراسة التحليلية ووجدنا أن المصارف التجارية تخضع لإشراف المصرف المركزي وبالتالي أثبت المصرف المركزي وجوده؛ وبالإضافة إلى ذلك أعطى القانون لمصارف ليبيا سلطة التفتيش والمراقبة لضمان إدارة الجهاز المصرفي. وأوضحت نتائج النموذج القياسي لأثر العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي النظر إلى أنها موجبة ومعنوية ومتوافقة مع أسس النظرية الاقتصادية، حيث انه كلما ارتفعت حجم الائتماني المصرفي والقروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية كلما قامت القطاعات الاقتصادية المختلفة بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي. بينت نتيجة المرونة أنه كلما ارتفعت الائتمان المصرفي بنسبة 1% ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 83%، وهي نسبة ضعيفة، أي أن الناتج لا يستجيب لزيادة الائتمان المصرفي بمعدلات مرتفعة بالرغم من ارتفاع الائتمان المصرفي، والسبب في ذلك يعود إلى الاستخدام غير الكفؤ في المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية ذات جدوى اقتصادية ومالية.

الكلمات الدالة: الائتمان المصرفي، الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد الليبي، المصارف التجارية.

Abstract

The aim of this research is the ability of commercial banks to use deposits as a political resource to finance their credit and investment activities. We started with the first step, which is the preliminary study. Deposits Hence, commercial banks encourage credit and savings operations. Then comes the second step in the work of commercial banks, which is the credit activity, then the process of granting loans, and then we moved to the analytical study and found that commercial banks are subject to the supervision of the Central Bank, and therefore the Central Bank has proven its existence. The results of the standard model for the effect of the relationship between bank credit and GDP showed that it is positive, significant and compatible with the foundations of economic theory, as the higher the volume of bank credit and loans granted by commercial banks, the more the various economic sectors increase the volume of investment and thus the gross domestic product increases. The results of flexibility showed that the higher the bank credit by 1%, the higher the gross domestic product by 83%, which is a weak percentage, meaning that the output does not respond to the increase in bank credit at high rates despite the increase in bank credit, and the reason for this is due to the inefficient use in industrial projects Agricultural and service sectors are economically and financially feasible.

Keywords: *Bank credit, Gross domestic product, Libyan economy, Commercial banks.*

1. المقدمة

للمصارف التجارية دورا مهما في الاقتصاد الوطني حيث يحتل القطاع المصرفي مركزا رئيسيا في معظم المجالات الاقتصادية والمالية، وإن ازدهار الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا من خلال العمليات التي تقوم بها المصارف التجارية عن طريق سياستها الإقراضية التي تسعي من خلالها إلى استهداف القطاعات الأكثر إنتاجا والأكثر حاجة للتمويل من جهة وتحقيق أهدافها العامة من جهة أخري.

إن مختلف العمليات التي تقوم بها المصارف التجارية تتماشي وفق معايير محكمة يعتمدها المصرف المركزي ولها شروط ومراحل يجب أن يتبعها بداية من تقييم الجهة الطالبة للقرض كما تتدخل الدولة عن طريق المصرف المركزي بالرقابة على منح الائتمان من طرف المصارف التجارية.

إن المصارف التجارية هي المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية وتتدخل في جميع القطاعات والأنشطة ومنه لا يمكن أن ينشأ اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون المصارف التجارية.

1.1. مشكلة البحث

يتناول هذا البحث دور المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في ليبيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة والتي على رأسها رفع معدلات نمو القطاعات الإنتاجية المختلفة بالاقتصاد الليبي وتطبيق

السياسة النقدية التي تعمل على تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال نشاطاتها الائتمانية والسياسة الإقراضية الممثلة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل الاتي:

ما مدى تأثير حجم الائتمان المصرفي على الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1995 – 2020؟

2.1. فرضيات البحث

البحث يقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض البديل (H1): يوجد أثر طردي وذو دلالة إحصائية بين حجم الائتمان المصرفي والناتج المحلى الإجمالي.

فرضية العدم (H0): لا يوجد أثر طردي وذو دلالة إحصائية بين حجم الائتمان المصرفي والناتج المحلى الإجمالي.

3.1. أهداف البحث

- تحديد مفهوم المصارف التجارية والتعريف بها ودورها في دعم الأنشطة الاقتصادية في مختلف المجالات.
- دراسة النشاط الائتماني لتلك المؤسسات عن طريق ما يتوفر من بيانات وإحصائيات تلك الأنشطة من الجهات ذات العلاقة مثل المصرف المركزي.
- تقييم كفاءة تلك الأنشطة ومدي وصولها إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

4.1. أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث في تناوله لأهم أنشطة المصارف التجارية من خلال تحليل ودراسة سلوك المصارف التجارية. كما يوفر هذا البحث المعلومات والبيانات في شكل بيانات إحصائية.

5.1. حدود البحث

1.5.1. الحدود الزمنية:

سوف يغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة من 1995 وحتى 2020 وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الليبي العديد من التغيرات والتطورات الاقتصادية ومن خلال هذه الفترة يمكن الاعتماد عليها في تقدير النتائج التي سوف يتم التوصل إليها.

2.5.1. الحدود المكانية:

يدرس هذا البحث النشاط الائتماني للمصارف التجارية العاملة في ليبيا وبالتالي فإن مؤسسات النشاط الائتماني في الاقتصاد الليبي سوف تكون ميدان البحث.

6.1. منهج البحث

المنهج الوصفي: حيث تم استخدام المنهج الوصفي لوصف ظاهرة تطور القطاع المصرفي وعمليات الائتمان داخل هذه المصارف.

المنهج التحليلي: الذي يتضمن دراسة قياسية بين حجم الائتمان المصرفي والناتج المحلى الإجمالي في ليبيا.

2. الدراسات السابقة

1.2. الدراسات العربية

دراسة خلف (2011) هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، استخدام الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر للنمو الاقتصادي.

دراسة شرف والصايغ (2020) بحثت هذه الدراسة أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من الدول الأعضاء في صندوق النقد العربي، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، (طريقة المربعات الصغرى OLS) حيث كان هذا البحث يهدف إلى بيان طبيعة العلاقة القائمة بين الائتمان المصرفي، والنمو الاقتصادي، المتحقق، المتحقق في الدول قيد البحث، خلال الفترة من سنة (2002- 2014) حيث تم استخدم البحث منهج التحليل الكمي لتحقيق هذا الهدف، وكانت النتيجة وجود علاقة طردية بين المتغيرين في تلك الدول.

دراسة باب الله (2023) هدفت إلى دراسة أثر التغير في الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية على التغيير في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية الاقتصادية خلال الفترة من (1990–2017) في ليبيا، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن استخدام المنهج الإحصائي لتحديد العلاقة بين متغيري الدراسة وللتأكد من صحة فرضية الدراسة باستخدام بيانات سلسلة زمنية محددة استخدام التحليل الإحصائي الانحدار, حيث تم استخدام تحليل الارتباط لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيري الدراسة، وقد أوضحت النتائج القياسية علي التوالي : فترة الدراسة كاملة (1990-2017) وجود علاقة طردية موجبة، الفترة من (1990-2000) العلاقة قوية جداً وموجبة، الفترة من (2001-2011) العلاقة قوية وموجبة وطردية، الفترة من (2012-2017) العلاقة عكسية، ولاختبار

فرضية الدراسة (تحليل الانحدار) تبين أن قيمة Sig هي (0.015) وهي أقل من (0.05)، ما يعني رفض فرض العدم الذي ينص على "القروض المصرفية الممنوحة لا تؤثر ولا تسهم في نمو الاقتصاد الليبي" وقبول الفرض البديل الذي ينص على "القروض المصرفية الممنوحة تؤثر وتساهم في نمو الاقتصادي الليبي".

2.2. الدراسات الأجنبية

دراسة Blinder and Stiglitz (1983) هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الائتمان المصرفي (ممثلا باحتياطيات البنوك التجارية) والنشاط الاقتصادي الأمريكي (ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 1952-1981، واستخدمت طريقة الانحدار الذاتي المتعدد في التقدير، وتوصلت إلى أن هناك أثر إيجابي لهذه الاحتياطيات على الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

دراســة Hofman (2001) بحثت في العلاقة بين الائتمان المصــرفي الموجه للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي في 16 دولة صــناعية خلال الفترة 1980-1995، وذلك من خلال اســتخدام المتغيرات في نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) (الائتمان المصــرفي، الناتج المحلي الإجمالي، ســعر الفائدة). وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي.

دراســة Baliamoune-Lutz & Ndikumana (2008) وفيها قام باختبار العلاقة القصــيرة والطويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي والتنمية المالية لثلاثة دول في شــمال أفريقيا وهي: الجزائر، مصر، المغرب، خلال الفترة من 1960-2001، وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ (AECM)، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

3. الإطار النظري

1.3. الائتمان المصرفي

منح الائتمان المصرفي يعتبر من أهم وظائف المصرف لأنها تعود عليه بالفائدة لان الائتمان يعد من أهم مصادر التمويل المعروفة التي تلجأ إليها المشروعات والأفراد في كثير من الأحيان لسهولة الحصول عليه في شكل نقود كما أن الائتمان بمفهومه العام هو شكل من أشكال الاستثمار المصرفي فهو يضمن الجزء الأكبر من عوائد المصرف (إبراهيم، 2015).

لا شك أن الائتمان في أبسط معاينة هو منح الثقة من شخص لأخر، بالإضافة إلى أنه كمصطلح اقتصادي يعني منح المدين أجلا لدفع الدين.

يعرّف الائتمان المصرفي بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء

عائد مادي متفق عليه وبضـمانات تمكّن المصـرف من اسـترداد قرضـه في حال توقف العميل عن السداد" (خطيب، 2004).

كما يعرف بأنه "العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا (فردا أو شـركة أعمال) بناء على طلبه سـواء حالا أو بعد وقت معين تسـهيلات في صـورة أموال نقدية أو أي صـورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السـيولة ليتمكن من مواصـلة نشـاطه" (الزعبي، 2000).

وبالرغم من كثرة التعريفات الموضـوعة للائتمان المصـرفي إلا أن الباحث يتفق مع التعريف الشامل الذي عرف بأنه "تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بتسـديد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المسـتحقة عليها والمصـاريف دفعة واحدة أو على أقسـاط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضـمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر"(عبد الحميد، 2000).

من التعريف السابق يتضح بجلاء ما يعرف بأطراف الائتمان، والذي يكون بمثابة اتفاق بين المصرف والمقترض، حيث يقوم المصرف بإقراض المقترض مبلغا من المال لمدة محدده، ويتم تسديده على دفعة واحدة أو على عدة أقساط في المستقبل، ادن لابد من توافر مجموعة من العناصر حتى نعتبر عملية الثقة أنها ائتمانا.

إذ لابد من وجود علاقة مديونية بالدرجة الأولي، والتي ترتكز على الثقة، ثم بعد ذلك لابد من وجود مبلغ نقدي أعطاه مانح الائتمان إلى ملتقي الائتمان، بالإضـافة إلى ضـرورة وجود الفارق الزمني، والذي يمثل العنصـر الجوهري في الائتمان والذي يفرق بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية، ويعد كل ذلك لابد من توضـيح أثر المخاطر التي تكتنف العملية الائتمانية والتي يمكن أن يتحملها المقرض نتيجة انتظاره على مدينه، بالإضـافة إلى مواجهة المخاطر وهي احتمال عدم دفع الدين من المدين (الخضيري،1987).

2.3. أهمية التسهيلات الائتمانية

يتمتع الائتمان بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول سواء أكانت من الدول الرأسمالية أو من الدول التي تتبع نظام التخطيط المركزي، فجميعها تولي اهتماماً خاصاً به، كدوره المتميز في الدفع بعجلة الاقتصاد في جميع المجالات والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تقوم التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها جميع الأنشطة في توفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها المختلفة

- قيامها بتمويل التجارة الخارجية سـواء بالنسـبة لاعتمادها التصـدير أو الاسـتيراد وإصـدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.
- المساهمة في تمويل المشروعات والشركات التي في حاجة لتمويل عملياتها.
- القيام بتمويل خطة التنمية الاقتصـادية، وذلك بتوفير الأموال اللازمة للقطاعات المختلفة، حتى توفر احتياجات المجتمع والمواطنين.
- يؤثر حجم التسـهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصـادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي إلى آثار تضـخميه، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صـعوبة مواصـلة المشروعات لأنشطتها وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا شك في أن أهدافاً بهذه الأهمية والشمولية تستدعي اهتماماً خاصاً من السلطات النقدية للرقابة على الائتمان والسهر علي تحسين توجيهه.

3.3. أنواع التسهيلات الائتمانية

تعد التسـهيلات الائتمانية من العمليات الأسـاسـية التي تقوم بها المصـارف التجارية وعن طريقها يتم استثمار أموالها، حيث تمثل مصدر الاستخدام الأول للأموال المجمعة من ودائع العملاء، إذ أن أغلب أرباحه تأتي منها نتيجة لتعددها، حيث تشتمل على نوعين هما:

- **التسهيلات الائتمانية النقدية** أو المباشرة والتي تتم بشكل مباشر بين المقرض والمقترض بدون توسط المؤسسات المصرفية وتشمل على (القروض، السلف، الكمبيالات التجارية المخصومة).
- **التسـهيلات الائتمانية التعهدية** أو غير المباشـرة والتي تقوم على الوسـاطة المالية بين القرض والمقترض وتكون مضـمونه من قبل المؤسـسـات المصـرفية وتشـمل على (خطابات الضـمان، الاعتمادات المستندية، بطاقات الاعتماد).

وكنتيجة لدورها المتميز في الاقتصـاد، فقد تم تصـنيف التسـهيلات الائتمانية بعدة طرق إذ يمكن تقسيمها إما وفقاً للمدة (قروض قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل) أو وفقاً للضمان (قروض مضـمونة، قروض غير مضـمونة)، أو حسـب أغراضـها (قروض تجارية، قروض اسـتهلاكية، قروض عقارية).

4.3. الإجراءات والمعايير المتبعة في منح الائتمان المصرفي

تمثل الاجراءات والمعايير الإطار الذي تعمل من خلاله المصـارف للمحافظة على أموال المودعين، وفي الوقت نفسه تعمل على تحقيق أكبر ربح من الإقراض والاستثمار.

لذا بدأت المصارف التجارية على وضع سياسة عامة للإقراض تتضمن العديد من المفاهيم التي تعكس تركيبة التسهيلات الائتمانية ونوعيتها، كما أنها تعكس بيئة الإقراض والظروف المحيطة به، وتشتمل هذه السياسة على أولويات الإقراض وتحديد وسائل الرقابة عليها.

فهنالك من عرفها على أنها "الإطار العام الذي يضم مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية وتحديد مجالات النشاطات التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها، والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات" (الفرجاني والبرغثي، 2021).

كما أن هناك عدة شروط يجب توفرها في السياسة الإقراضية حتى القيام بدورها بفاعلية كبيرة وهي:

- يجب أن تكون السياسة الائتمانية مرنة وغير جامدة بحيث تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المقيدة للحركة والعمل.
- يجب أن تكون مكتوبة بحيث تعمل على تقريب الاتجاهات المتباينة مما يسهل مهمة اتخاذ القرارات الائتمانية، وبما يضمن سلامة الأموال المستثمرة لتحقيق عائد يناسب مع المخاطر.
- ضرورة قابليتها للتجديد بشكل تلقائي لكي تعكس الظروف الحالية والمستجدات المستقبلية من أجل أن تستمر كوسيلة جيدة للرقابة المصرفية.

5.3. دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال منحها الائتمان للعملاء لتمويل مشاريعهم وذلك من خلال عمليات الادخار والاستثمار وكذلك تمويل التجارة الخارجية.

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي، ودور البنوك عند إعداد الخطط التنموية السنوية.

ويمكن تقسيم عمليات الائتمان المصرفي من حيث طول مدة الائتمان أو من حيث الغرض منه، أو من حيث الضمانات المقدمة.

والتقسيم الرئيسي للائتمان المصرفي هو تقسيمه من حيث المدة وحسب طبيعة العملية التي بحاجة إلى التمويل، وينقسم إلى ائتمان قصير الأجل، ومتوسط الأجل، وطويل الأجل.

1.5.3. الائتمان القصير الأجل:

الائتمان المصرفي قصير الأجل هو أكثر الأصول ربحاً بالنسبة للبنوك التجارية وأقلها سيولة إذ ليس من حق البنك أن يطالب العميل بتسديد قيمة الائتمان قبل أن يحين تاريخ استحقاقه.

والائتمان القصـير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشـاط التجاري ولتمويل قطاعي الأعمال والتجارة أي تغطية احتياجات الأفراد والمنشـأة من رأس المال، فمن المفروض أن المنشـأة والأفراد في ممارسـة نشـاط تجاري أو صـناعي يحتاجون إلى موارد تمويلية تفوق الموارد الذاتية فتلجأ للبنوك التجارية للحصـول علي ائتمان يغطي الفرق بين الموارد المطلوبة والموارد المتاحة ذاتياً، ويكون هذا الائتمان بطبيعته قصـير الأجل لأنه يتحدد بدورة رأس المال ويمنح للمنشـأة بغرض بناء الأصـول المتداولة المؤقتة التي تشمل النقدية والاستثمارات المالية المؤقتة والمخزون السلعي والحسابات المدينة ومدة هذا الائتمان سنة واحدة.

2.5.3. الائتمان المتوسط الأجل:

هو ذلك النوع من القروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة، وللبنوك التجارية دور مهم في هذا النوع من أنواع القروض فبعد أن كانت تقتصـر في التعامل المالي على التمويل القصـير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشـروعات والمنشـآت بقروض متوسـطة الأجل تصـل الي خمس سـنوات، وغالبا ما يتم هذا النوع من القروض على شـكل أقسـاط يتم تحديد مواعيد اسـتحقاقها وقيمتها في شروط عقد الإقراض ويكون سعر الفائدة فيها متوسط الأجل أعلي من سعر الفائدة للقروض القصيرة الأجل (عبدالقادر، 2005).

وتضع البنوك التجارية جملة من الشـروط للإقراض المتوسـطة الأجل ,الهدف منها هو ضـمان قدرة المنشـآت المقترضـة علي رد القرض ,منها ما يسـمي بالشـروط العامة التي تتعلق بحجم رأس المال العامل أي أنها تطلب أن لا يقل رأس المال العامل للمشـروع عن مبلغ معين كذلك منع المنشـآت المقترضـة من الإقراض سـواء كان لغرض متوسـط الأجل أو لغرض طويل الأجل كما تضـع البنوك التجارية شروطا إجرائية متمثلة بتقديم المنشأة المقترضة ميزانيتها الختامية وحساب الأرباح والخسائر للبنك المقرض لتحليلها والوقوف علي المركز المالي للمنشـأة, آلي جانب وضع قيود عدم رهن أو استئجار موجودات المنشأة أو خصم أوراقها التجارية لدي بنوك أخري.

كما قد تلجأ البنوك التجارية إلى وضـع شـروط خاصـة الهدف منها هو التأكد والتأمين التام لسداد القرض من قبل المقترض، كأن يتم مثلا تحديد وجهة صرف القرض وكيفية التصرف به وغيرها من الشـروط الخاصـة التي يرتئيها المقرض، وتتوقف الموافقة على هذه الشـروط من المقترض والمقرض على مدي حاجة المقترض للأموال، وتوفر البدائل إضافة إلى مركزه المالي وسمعته في دنيا الأعمال.

3.5.3. الائتمان الطويل الأجل:

أما الائتمان الطويل الأجل فهو "ائتمان لمدة أكثر من سبع سنوات، وهو موجه لتمويل الأصول الثابتة أي الاستثمارات الثقيلة كالمباني، المعامل، التجهيزات الضخمة، أي أن تكون فترة إهلاكها تتجاوز سبع سنوات وهذا الائتمان يمكن أن يصل إلى 20سنة في بعض الأحيان" (الرشيد وجودة، 1999).

6.3. تطور الناتج المحلى الإجمالي والائتمان المصرفي التجاري خلال الفترة (1995-2020)

1.6.3. تطور الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (1995-2020):

يعتبر تطور الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تبين مستوى النمو الاقتصادي للدولة من سنة إلى أخرى، ومن خلال بيانات الجدول (1) والشكل (1) يتضح أن خلال الفترة 1995 إلى 2000 حقق معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً باستثناء سنة 1998 حيث سجل معدل النمو الاقتصادي قيماً سالبة بسبب تدنى أسعار النفط العالمية، وفى الفترة 2000–2008 سجل معدل النمو الاقتصادي قيماً موجبة، نظراً لتحسن أسعار النفط، ثم حدث ركود اقتصادي تعرضت له البلدان الصناعية نتيجة الأزمة المالية العالمية مما أثر سلباً على الدول النفطية، وسجل النمو الاقتصادي الليبي قيماً سالبة سنة 2009، تم عاود الارتفاع في سنة 2010 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 18.8%.

جدول 1. الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

السنة	الناتج المحلى الإجمالي GDP	معدل النمو (%)
1995	1004	-
1996	11631	15.7
1997	12888	10.8
1998	11986	-7.0
1999	14286	19.2
2000	17776	24.4
2001	21619	21.6
2002	30390	40.6
2003	37423	23.1
2004	48159	28.7
2005	66343	37.8
2006	76203	14.9
2007	93178	22.3
2008	116805	25.4
2009	86289	-26.1
2010	102538	18.8

السنة	الناتج المحلى الإجمالي GDP	معدل النمو (%)
2011	50121	-51.1
2012	117675	134.8
2013	958233	0.71
2014	73000	-37.4
2015	67290	-7.8
2016	69400	3.1
2017	93610	34.9
2018	104670	11.8
2019	96840	-7.5
2020	96930	0.1

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي "التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي– أعداد مختلفة".

حسبت قيم معدل النمو وفقاً للمعادلة الآتية: $(GDP_2_GDP_1) \div GDP_1 \times 100$

وبسبب توقف تصدير النفط والاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية سنة 2011 انخفضت قيمة الناتج المحلى الإجمالي إلى 50,121 مليون دينار وبلغت نسبة النمو51.1-%، ثم ارتفع سنة 2012 بسبب الاستقرار النسبي للأوضاع، ثم حدث تراجع غير مسبوق لقيمة الناتج المحلى الإجمالي خلال السنوات 2013–2015 وسجل معدلات نموًا سالبة، ويعود هذا التراجع إلى التوقف شبه النهائي للصادرات النفطية، وانقسام المؤسسات السيادية في الدولة.

وفى السنوات 2016-2018 تحسنت معدلات النمو الاقتصادي وسجلت قيما موجبة، ثم ما لبث أن تراجعت من جديد سنتي 2019 و2020 بسبب الأوضاع الأمنية وتراجع تصدير النفط، وانخفاض أسعاره نظرا لتأثير جائحة كورونا.

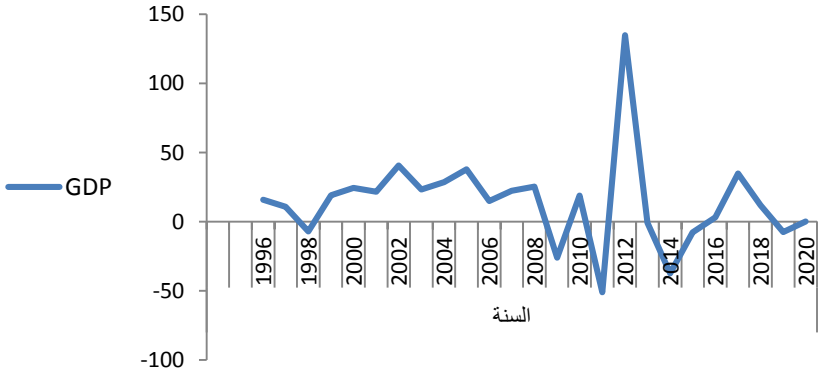

شكل 1. تطور نمو الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995 - 2020)

2.6.3. تطور الائتمان المصرفي التجاري

يعتبر الائتمان المصـرفي أهم وظائف المصـارف التجارية وعن طريقه يسـتخدم المصـرف المركزي أدوات السياسة النقدية بطريقة اقتصادية تؤدي إلى رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدفع بعملية التنمية الاقتصادية.

وخلال فترة الدراسـة قامت المصـارف التجارية بمنح الائتمان المصـرفي للقطاعات الاقتصـادية المختلفة، بمعدلات تكاد تكون متزايدة طوال الفترة، ومن خلال بيانات الجدول (2) والشكل (2) يتضح أن معدلات نمو الائتمان المصرفي سجلت قيما موجبة في اغلب فترة الدراسة، باستثناء بعض السنوات والتي تعرض لها الاقتصـاد الليبي لظروف الاقتصـادية وغير الاقتصـادية جعلت من المصـرف المركزي يقلل من حجم الائتمان المصـرفي، كما في السـنوات 1996، 2004، 2005، 2011، 2016، 2017، 2018.

جدول 2. تطور الائتمان المصرفي التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)

السنة	حجم الائتمان المصرفي التجاري BP	معدل النمو (%)
1995	4281.5	-
1996	3915	-8.6
1997	4165.9	6.4
1998	4530.2	8.7
1999	5203.6	14.9
2000	5584	7.3
2001	6057.6	8.5
2002	6357.8	5.0
2003	6775.1	6.6
2004	6510.3	-3.9
2005	6166.6	-5.3
2006	7067.2	14.6
2007	8191.3	15.9
2008	10545	28.7
2009	11813	12.0
2010	13045	10.4
2011	12786	-2.0
2012	15782	23.4
2013	18089	14.6
2014	19958	10.3

السنة	حجم الائتمان المصرفي التجاري BP	معدل النمو (%)
2015	20213	1.3
2016	18770	-7.1
2017	17446	-7.1
2018	16448	-5.7
2019	16913	2.8
2020	16997	0.5

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي "التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي – أعداد مختلفة"

حسبت قيم معدل نمو حجم الائتمان المصرفي وفقاً للمعادلة الآتية: $(BP_2 _ BP_1) \div BP_1 \times 100$

أما بقية الفترة فسجلت قيماً موجبة مما يدل على اهتمام القطاع المصرفي للرفع من حجم الاستثمار ودعم عملية التنمية في الاقتصاد الوطني، حيث سجل اعلى نسبة نمو سنتي 1999، 2008، 2012 وكانت 14.9% و28.7% و23.4 % على التوالي.

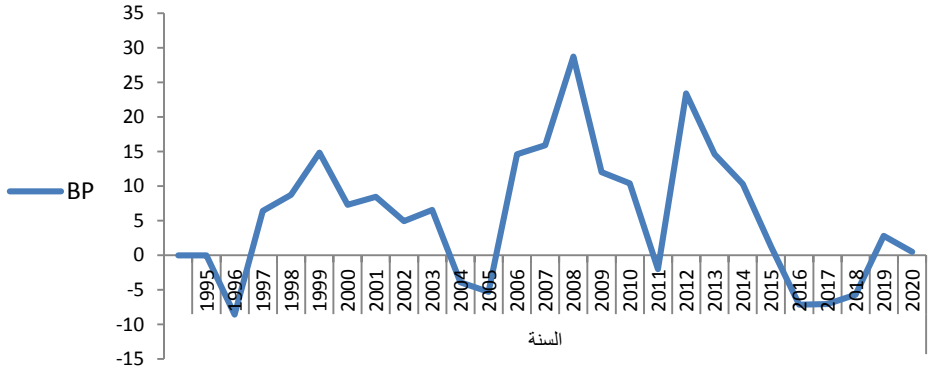

شكل 2. تطور نمو الائتمان المصرفي التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020) الجانب العملي

7.3. قياس أثر النشاط الائتماني للمصارف التجارية على الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي

1.7.3. توصيف النموذج:

يعتبر النموذج الاقتصادي تبسيطاً للواقع الاقتصادي المعقد، حيث يتم من خلاله التعبير عن المشكلة الاقتصادية في صورة نموذج رياضي، وبإضافة حد الخطأ يتم تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج قياسي، لذلك فأن النموذج القياسي يصاغ على النحو التالي:

$$GDP_t = \alpha + \beta BP_t + e_t \quad \ldots\ldots (1)$$

t: 1995,.....,2020

حيث أن **المتغير التابع**:

(GDP) ويمثل قيمة نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية ومقوم بمليون/دينار في الفترة (t) .

المتغير المستقل:

(BP) يمثل الائتمان المصرفى التجاري مقدراً بمليون دينار في الفترة (t)، ولهذا العامل تأثير طردي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

(α) الحد الثابت.

(e_t) المتغير العشوائي للنموذج القياسي والذي يمثل تأثير العوامل والمتغيرات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تدرج في النموذج القياسي.

التوقعات القبلية (المتوقعة): $\beta > 0$

2.7.3. طريقة التقدير والاختبارات المستخدمة في قياس وتقييم النموذج:

ويتم في هذا الجزء من البحث تقدير المعادلة السابقة بالصيغة الخطية وبطريقة المربعات الصغرى التي تعتمد على الأخطاء العشوائية (o.l.s) ومعلماتها هي أفضل مقدرات لأنها تمتلك أصغر تباين بين كل التقديرات غير المتحيزة أي القيمة المتوقعة للمعلمة = القيمة الحقيقية لها باستخدام برنامج (Eviews10).

لا يمكن التسليم بصحة النتائج التي ثم الحصول عليها بعد تقدير النماذج القياسية إلا بعد القيام بتقييم نتائج القياس من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات والتي تساعد في بيان مدى سلامة النموذج المقدر من المشاكل الاقتصادية والقياسية، ويتم استخدام بعض من هذه الاختبارات في تقييم النموذج الذي فيها يتم تقدير في هذه الدراسة وفيما يلي عرض لأهم هذه الاختبارات.

أ) اختبار المعنوية الاقتصادية لنتائج تقدير نموذج الانحدار:

إن اختبار المعنوية الاقتصادية لنتائج تقدير نموذج الانحدار يتم من خلال مقارنة إشارات وقيم المعاملات التي ثم تقديرها مع ما نصت عليه النظرية الاقتصادية من حيث نوع العلاقة المتوقعة بين المتغيرين وحدود قيم هذه المعاملات في النظرية الاقتصادية.

ب) اختبار المعنوية الإحصائية لنتائج تقدير نموذج الانحدار:

يتم اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تهدف إلى: تحديد مدى الجودة الإحصائية للنموذج وخلوه من المشاكل، ومن أهمها ما يلي:

- اختبار معنوية معاملات النموذج المقدر: وسيتم لذلك الغرض استخدام اختبار (t).

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر: وسيتم لذلك الغرض استخدام (f).
- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج المقدر: وسيتم في هذا البحث استخدام معامل التحديد (R^2).

ج) اختبار الارتباط الذاتي (اختبار DW):

يستخدم الاختبار في الكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي لحد الخطأ في فترة زمنية، على علاقة مع حد الخطأ في أي فترة زمنية أخرى.

4. نتائج التقدير

1.4. نتائج تقدير أثر النشاط الائتماني للمصارف التجارية على الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي

تم تقدير النموذج القياسي عن طريق وضع بيانات النموذج في شكل صيغة الدالة الخطية من خلال استخدام البرنامج القياسي Eviews10، وكانت النتائج كالاتي:

$$GDP_t = 10440.8 + 4.83BP + e_t \quad \ldots\ldots (2)$$

جدول 3. نتائج تقدير أثر النشاط الائتماني للمصارف التجارية على الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال (1995-2020 م)

المتغير التابع GDP							
المتغير المستقل	قيمة المعلمات	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية*	R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية**	قيمة DW المحسوبة
الحد الثابت C	10440.8	0.93	1.71	0.53	28.08	4.25	**0.73**
BP	4.83	5.29	1.71				

المصدر: الملحق (1) بناءً على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews10)

* قيم t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، **قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

2.4. التقييم الإحصائي

1.2.4. اختبار (t):

أ) صياغة الفرضية:

الفرض العدم $H: 0\hat{a} = 0$ الفرض البديل $H: 1\hat{a} \neq 0$

الفرض العدم $H: 0\hat{b} = 0$ الفرض البديل $H: 1\hat{b} \neq 0$

ب) التعليق على نتيجة الاختبار (t):

تشير نتائج التقدير المبينة في الجدول (3) إلى أن قيمة t المطلقة المحسوبة للمعلمة ($\hat{a}$) سجلت (0.93) أصغر من قيمة t الجدولية (1.71)، وبذلك يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، وتكون معلمة الحد الثابت غير معنوية إحصائيا، وأن قيمة t المحسوبة للمعلمة ($\hat{b}$) (5.29) أكبر من قيمة t الجدولية (1.71)، وبذلك يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وتكون معلمة متغير الائتماني المصارف معنوية إحصائيا.

2.2.4. اختبار (f):

أ) صياغة الفرضية:

الفرض العدم $H0 : \widehat{a}, \widehat{b1}, = 0$

الفرض البديل $H1 : \widehat{a}, \widehat{b1}, \neq 0$

ب) التعليق على نتيجة الاختبار (f):

توضح نتائج التقدير المبينة في الجدول (3) إلى أن قيمة F المحسوبة (28.08) أكبر من قيمة F الجدولية (4.25) عند مستوى معنوية 5% وبذلك يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يدل على أن معلمات النموذج مجتمعة معنوية، وكذلك يشير علي حسن توصيف النموذج رياضياً.

3.2.4. اختبار (R^2):

تبين نتيجة اختبار القدرة التفسيرية (معامل التحديد) إلى أنه حوالي 53 % من التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالي) يكون سببه المتغير المستقل (الائتمان المصرفي)، أما باقي التغيرات وهي حوالي 47% يكون سببها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج يحتويها المتغير العشوائي (e).

4.2.4. اختبار الارتباط الذاتي (اختبار DW):

سجلت إحصائية DW المحسوبة 0.73 وعند مقارنتها مع القيم الجدولية نجد أنها وقعت في المنطقة غير الحاسمة وبالتالي لا يمكن الجزم بوجود مشكلة ارتباط ذاتي.

3.4. التقييم الاقتصادي:

يشمل التقييم الاقتصادي اختبار قيمة وإشارة معلمة المتغير المستقل والتي تحدد نوع وقوة العلاقة في النموذج، ومن خلال النظر إلى إشارة متغير الائتمان المصرفي تبين أنها موجبة ومعنوية ومتوافقة مع أسس النظرية الاقتصادية، حيث انه كلما ارتفعت حجم الائتماني المصرفي والقروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية كلما قامت الوحدات الإنتاجية والخدمية بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تثبت صحة فرضية الدراسة ويتم قبول الفرضية الأولى.

وظهرت معلمة الحد الثابت في النموذج بقيمة كبيرة ومعنوية (10440.8)، مما تشير على أن الناتج المحلي الإجمالي له قيمة كبيرة حتى في حالة قيمة الائتمان المصرفي تساوى صفر، وهذا يرجع إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي يعتمد على القطاع النفطي.

4.4. المرونة

وهي تقيس نسبة التغير في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة التغير في المتغير المستقل (الائتمان المصرفي)، وتقاس عن طريق القانون التالي:

$$E = \frac{\Delta GDP}{\Delta BP} \times \frac{\overline{BP}}{\overline{GDP}}$$

وبما أن معدل التغير يعنى اخذ المعامل التفاضلي الأول للدالة بالنسبة إلى المتغير (CB) فان :

$$\frac{\Delta GDP}{\Delta BP} = \frac{\partial GDP}{\partial BP}$$

وحيث أنه:

$(\overline{BP})$ المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية الائتمان المصرفى .

$(\overline{GDP})$ المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية الناتج المحلي الإجمالي.

$$E = 4.83 \times \frac{10908}{63219} = 0.83$$

بالنظر إلى نتائج التقدير تبين نتيجة معادلة المرونة أنه كلما ارتفعت الائتمان المصرفي بنسبة 1% ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 83%، وهي نسبة ضعيفة، أي أن الناتج لا يستجيب لزيادة الائتمان المصرفي بمعدلات مرتفعة بالرغم من ارتفاع الائتمان المصرفي، والسبب في ذلك يعود إلى الاستخدام غير الكفؤ في المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية ذات جدوى اقتصادية ومالية، وكذلك يعود إلى حجم الفساد المالي والإداري الذي يجعل جزء كبير من القروض يتجه إلى الاكتناز وأنشطة غير شرعية.

5. الاستنتاج

- من خلال ما تم عرضه من معلومات وبيانات ورسوم اتضح لنا أن النشاط الائتماني للمصارف التجارية في توسع مستمر خلال فترة محل البحث وهذا يتطابق مع فرضية البحث التي تفترض أنه من الأهداف الرئيسية لنشاط المصارف التجارية هو تحقيق أقصى ربح وهذا لا يأتي إلا بالتوسع في عملية منح القروض.

- إن هيمنة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية واستحواذه على نسبة كبيرة من النشاط الائتماني للمصارف التجارية وتوجه السياسات الاقتصادية للدولة بشكل عام إلى ما يعرف بالخصخصة من تمليك القطاع العام في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية.
- عدم مساهمة المصارف التجارية في الاستثمارات ولكن تقتصر وظيفتها على منح القروض وتقديم التسهيلات الائتمانية.
- أوضحت نتائج النموذج القياسي لأثر العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي النظر إلى أنها موجبة ومعنوية ومتوافقة مع أسس النظرية الاقتصادية، حيث انه كلما ارتفعت حجم الائتماني المصرفي والقروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية كلما قامت القطاعات الاقتصادية المختلفة بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تثبت صحة فرضية الدراسة ويتم قبول الفرضية الأولى.
- بينت نتيجة المرونة أنه كلما ارتفعت الائتمان المصرفي بنسبة 1% ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 83%، وهي نسبة ضعيفة، أي أن الناتج لا يستجيب لزيادة الائتمان المصرفي بمعدلات مرتفعة بالرغم من ارتفاع الائتمان المصرفي، والسبب في ذلك يعود إلى الاستخدام غير الكفؤ في المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية ذات جدوى اقتصادية ومالية، وكذلك يعود إلى حجم الفساد المالي والإداري الذي يجعل جزء كبير من القروض يتجه إلى الاكتناز وأنشطة غير شرعية.

6. التوصيات

- أن يكون لمصرف ليبيا المركزي باعتباره اعلي سلطة نقدية في الدولة دور بارز في توجيه النشاط الائتماني للمصارف التجارية، بما يخدم المصلحة العامة للدولة وفي نفس الوقت يحقق أهداف المصارف باعتبارها مؤسسات تجارية تعمل على تحقيق أقصى عائد من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية.
- إعطاء صلاحيات ذات نطاق واسع وشامل لإدارات البنوك التجارية، ومنح استقلالية تامة لهذه البنوك في إصدار قرارتها الائتمانية وضرورة العمل على إيجاد نظام ائتماني دولي ومحلي للبنوك التجارية الليبية.
- نشر الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع وذلك من خلال العمل على نشر الفروع المصرفية لكافة أفراد المجتمع وتحقيق عائد للمصارف التجارية من وراء تقديم تلك الخدمات.

- يجب أن تشارك المصارف التجارية بشكل أوسع في دفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية بشروط ميسرة وبأسعار فائدة منخفضة الأمر الذي سوف يؤدي في النهاية إلي زيادة الدخل القومي والمدخرات القومية والتي سوف تعود بالربح على المؤسسات المصرفية العاملة في ليبيا.
- الديمومة في تطوير الأجهزة الرقابية على العمليات المصرفية وذلك من حيث محتويات المصرف من جهاز إداري وأموال المصرف والسيولة والمحافظ الاستثمارية والنظام المحاسبي وقسم المراجعة وذلك للابتعاد عن وقوع أزمات مالية).

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، ابتسام (2015). *أثر منح الائتمان المصرفي في ربحية المصارف التجارية*. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.

باب الله، إبراهيم احمد محمد (2023). أثر القروض المصرفية الممنوحة في النمو الاقتصادي الليبي دراسة قياسية للفترة (1990-2017). *مجلة جامعة فزان الإنسانية*، 2(1).

الخضيري، محسن (1987). *الائتمان المصرفي: منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني*. مكتبة الأنجلو المصرية، ط2.

خطيب، منال (2004). *تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية*، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

خلف، عمار حمد (2011). قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 17(64)، 179.

الرشيد، عبد المعطي؛ جودة، محفوظ (1999). *إدارة الائتمان*. دار وائل، عمان، الأردن.

الزعبي، هيثم (2000). *الإدارة والتحليل المالي*. دار الفكر الحديث، عمان، الأردن.

شرف، س؛ والصايغ، و. (2020). أثر بعض مؤشرات النظام المالي على النمو الاقتصادي في سورية. *مجلة جامعة تشرين- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 42(6).

عبد الحميد، عبد المطلب (2000). *البنوك الشاملة (عملياتها - وإدارتها)*. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عبد القادر، عطية عبد القادر محمد (2005). *الاقتصـــاد القياســـي بين النظرية والتطبيق*. الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط 2.

الفرجاني، ابراهيم و البرغثي، زكريا (2022). اســـتخدام نموذج Altman في التنبؤ بتعثر شـــركات التأمين الليبية. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 2(1).

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

Baliamoune-Lutz, M., & Ndikumana, L. (2008). Corruption and growth: Exploring the investment channel. *Economics department working paper series*, 33.

Blinder, A. S., & Stiglitz, J. E. (1983). Money, credit constraints, and economic activity. *NBER WORKING PAPER SERIES*, Paper No. 1084.

Hofman, B. (2001). The relationship between private sector credit and GDP in industrialized countries: A VAR approach (1980–1995). *Journal of Economic Studies*, 28(3), 211-227.